دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مشاكل مصر الاجتماعية وآثارها على الأمن القومي
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	عمارة، صابر مهتدي حسن
المجلد/العدد:	مج 45, ع 1,2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	28 - 32
رقم MD:	159913
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوى العاملة، مصر، المشاكل الاجتماعية، الأمن القومي، البطالة، سوق العمل، الخدمات التعليمية، جودة التعليم، مخرجات التعليم، الفساد الاداري، الرشوة، المخدرات، الأدمان، القوانين والتشريعات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/159913

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مشاكل مصر الإجتماعية وآثارها على الأمن القومى

إعداد : صابر مهتدى حسن عمارة
باحث بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة

■ الأمن القومى هو حماية كيان الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية فى المجالات المختلفة بما يكفل تحقيق الرفاهية والرقى والإزدهار للشعب وتتعرض مصر لكثير من التهديدات والتحديات التى تؤثر على الأمن القومى المصرى فى كثير من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات التى تؤثر ويتأثر بها المواطن المصرى وخاصة المجال الإجتماعي حيث يتعرض لمشاكل جمة يمكن إن تؤثر على الأمن العام وبالتالي على الأمن القومى ومن أهم هذه المشكلات من وجهة نظر الباحث لما لها من تداعيات هامة تمس معظم الأسر المصرية وتؤثر بشكل مباشر على الأمن القومى (البطالة ، سلبيات التعليم ، المخدرات ، الفساد والرشوة) .

■ تؤدى البطالة بوجه عام لأزمات إقتصادية لها تداعيات إجتماعية جوهرية تمس قطاعات كبيرة من الشعب ، وهى تعنى عدم وجود فرص عمل لمن هو قادر على العمل ، وقد تعنى وجود كثافة عمالية تزيد عن معدلات العمل الفعلية وقد زادت مشكلة البطالة بمصر فى الآونة الأخيرة نظراً للمتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التى تمر وتشهدها المنطقة بأكملها ، ولا شك إن إرتفاع نسبة البطالة بنسب واضحة يشكل قنبلة موقوتة تهيئ مناخاً صالحاً للإضطرابات الداخلية وإجتذاب مراحل عمرية حرجة لدعم أنشطة معادية أو تجارة فى أعضاء بشرية أو عمالة أطفال أو جريمة منظمة أو تخابر أو تهريب ، وإن التوزيع العادل لثمار التنمية فى الدولة يحقق الرضا الإجتماعى بين المواطنين ، حيث أن ثقافة إنكار الذات من العناصر الهامة للنهوض بالتنمية لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع والنهوض بالتنمية الاقتصادية .

■ تعتبر مشكلة التعليم فى مصر من المشاكل الاجتماعية الهامة التى لها تداعيات خطيرة ومؤثرة على الامن القومى ، حيث ان التعليم هو نهضة الشعوب وسبب تقدمها وان التعليم قوة مؤثرة فى اعداد الفرد وتوجيه الجماعة ، ويشمل كل المجالات حيث ان استخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعليم قد احدث ثورة هائلة فى تغيير المفاهيم القديمة للتعليم بما يتلائم مع روح العصر ، و تؤثر مشاكل التعليم فى مصر على كيان الدولة بالكامل نظراً لأن العلم والتعليم من أساسيات تقدم أى دولة ، وأن فشل العملية التعليمية فى إيجاد خط ثابت وفعال لتقدم العملية التعليمية أصبح من المشاكل التى تؤرق الدولة وتسعى بكل الوسائل لإيجاد الحلول المناسبة لإصلاح العملية التعليمية .

■ انتشار ظاهرة تعاطى المخدرات بين قطاعات من الشعب المختلفة بأختلاف مستوياتهم الفكرية والثقافية ومستوياتهم المالية والاجتماعية يشكل خطرا يهدد امن الوطن والمواطن ، وان المخدرات من المشاكل التى تؤرق المجتمع المصرى بل والمجتمع الدولى ، إلا أن أهتمام الدولة بهذه المشكلة من خلال أهتمامها بتنمية المجتمع لما تشكله هذه الآفة من سلبيات خطيرة على الأمن القومى المصرى ، ونظرا لانتشار ظاهرة تعاطى المخدرات بين قطاع كبير من الشباب وخاصة شباب الجامعات وبعض من القوى العاملة المنتجة مما يؤثر على مستقبل التنمية ، كذلك تستنزف المخدرات جزء كبير من موارد الدولة من العملات الاجنبية التى قد تساهم تمويل المشروعات التى يحتاجها المجتمع فى النهوض بالتنمية وتساعد الدولة فى المحافظة على استقرارها الاقتصادى .

■ الفساد والرشوة من المشاكل التى يعانى منها كثير من المجتمعات ، ولقد تفاقمت وإنتشرت ظاهرة الفساد والرشوة فى بعض القطاعات من مجتمعنا بطريقة تحتاج إلى وقفة حازمة للحد من هذا الظاهرة التى تنتشر بصورة واضحة ، وخاصة بعض العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال العام من الذين يتعاملون مباشرة مع الجمهور ، ولا شك إن القضاء على هذه الظاهرة لابد أن تتكاتف كافة أجهزة الدولة بإتخاذ التدابير اللازمة والحازمة والفاعلة للقضاء عليها وليس الحد منها وبث الثقة فى التعاملات مع الحكومة ، من هذا المنظور أستعرض الباحث تطورات واسباب المشكلات الاجتماعية محل البحث ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها والحد من اثارها على الامن القومى .

■ **أهمية البحث :** ترجع أهمية البحث إلى خطورة المشاكل الإجتماعية موضوع الدراسة نظراً للمتغيرات الإجتماعية السريعة والمتلاحقة بالمجتمع والتغيرات فى السلوك العام للمواطنين ، التى سهلت ظهور وإنتشار اهم مشاكل مصر الاجتماعية ، للتعرف على نشأتها وتطوراتها وأنسب الطرق لمواجهتها للحد من أثارها على الامن القومى .

■ **أهداف البحث :** أ - تحديد أهم المشاكل الإجتماعية من حيث طبيعة نشأتها وأسبابها .

ب - بيان آثار أهم المشاكل الإجتماعية على الأمن القومى .

جـ- عرض لأفضل الأساليب المقترحة لمواجهة أهم المشاكل الإجتماعية .

■ **منهج البحث :** تعد هذه الدراسة وصفية تحليلية إستعان فيها الباحث بالعديد من المناهج لتحقيق أهداف البحث والتى منها الأتى :

أ - المنهج التاريخى بغرض التعرف على نشأة وتطورات أهم المشكلات الإجتماعية

ب- المنهج الوصفى لوصف وتشخيص موضوع الدراسة من مختلف جوانبه وكافة أبعاده .

جـ- المنهج الإستنباطى بغرض تحديد أنسب أسلوب لمواجهة أهم مشاكل مصر الاجتماعية والحد من اثارها على الامن القومى .

■ **تساؤلات البحث :** ورد فى ذهن الباحث عدد من الإستفسارات والتساؤلات التى أثارتها مشاكل البحث كما يلى :

أ - ما هى أهم المشاكل الإجتماعية المؤثرة على الأمن القومى ؟

ب- كيف تطورت أهم مشاكل مصر الاجتماعية ؟

جـ- ما هى أسباب المشاكل الإجتماعية محل الدراسة فى مصر ؟

د- كيف تؤثر المشاكل الإجتماعية على الأمن القومى ؟

هـ - ما هو أنسب أسلوب لمواجهة المشاكل الإجتماعية والقضاء عليها للحد من آثارها ؟

■ **الأدوات المستخدمة فى الدراسة :**

أ - عدد من المراجع العلمية والإصدارات المختلفة حول موضوع البحث .

ب- بعض الدراسات والبحوث السابقة التى أعدت فى نفس المجال .

جـ- متابعة الصحف والمجلات وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للإطلاع

على أحدث الإصدارات للموضوعات ذات الصلة بالبحث .

ب - بعض الدراسات وأبحاث الزمالة السابقة .

■ **الجديد الذى يقدمه البحث :**

لتعظيم الإستفادة من البحث أضاف الباحث بعض المستحدثات الجديدة منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

أ - الوقوف على أبعاد مشاكل ذات حساسية خاصة للمواطن تؤثر فيه ويتأثر بها ولها تداعيات هامة على الأمن القومى المصرى .

ب- وضع مقترحات لأنسب الوسائل والأساليب التى من خلالها يمكن مواجهة هذه المشاكل والحد من آثارها الإجتماعية على الأمن القومى .

■ **الصعوبات التى واجهت الباحث :**

من أهم الصعوبات عدم توافر المصادر والإحصاءات والبيانات المحدثة ، مما إستلزم وقتا طويلاً فى الوصول إلى أحدث البيانات ، بالإضافة إلى تشابك المشاكل الإجتماعية وتشابهها ، مما يستلزم ذلك دراسة كل مشكلة على حدا ومدى تأثيرها على باقى المشاكل الأخرى ، وقد تغلب الباحث على هذه الصعوبات بكثرة البحث لتوحيد المفاهيم وتحديث البيانات وتبسيط العرض بما يتفق مع الرؤيا المستقبلية لمواجهة هذه المشاكل .

■ **محتويات البحث :** أ - الفصل الأول : أهم المشاكل الإجتماعية فى مصر .

(١) المبحث الأول :

تطور مشكلة البطالة فى مصر .

(٢) المبحث الثانى :

تطور مشكلة التعليم فى مصر .

(٣) المبحث الثالث :

تطور مشكلتى المخدرات والفساد والرشوة فى مصر .

(٤) خلاصة الفصل الأول .

ب- الفصل الثانى : آثار مشاكل مصر الإجتماعية على الأمن القومى .

(١) المبحث الرابع :

آثار مشكلة البطالة على الأمن القومى المصرى .

(٢) المبحث الخامس :

آثار مشكلة التعليم على الأمن القومى المصرى .

(٣) المبحث السادس :

آثار مشكلتى المخدرات والفساد والرشوة على الأمن القومى المصرى .

(٤) خلاصة الفصل الثانى .

جـ- الفصل الثالث : أنسب أسلوب لمواجهة أهم مشاكل مصر الاجتماعية .

(١) المبحث السابع:

العوامل المشتركة من حيث الأسباب والآثار على الأمن القومى .

(٢) المبحث الثامن :

أنسب أسلوب لمواجهة مشكلتى البطالة والتعليم .

(٣) المبحث التاسع :

أنسب أسلوب لمواجهة مشاكل المخدرات والفساد والرشوة

(٤) خلاصة الفصل الثالث .

د-الخلاصة العامة .

هـ-المقترحات والتوصيات .

وسوف نستعرض اهم مشاكل مصر الاجتماعية من خلال ثلاث فصول وخلاصة عامة وتوصيات .

الفصل الاول :

أهم مشاكل مصر الإجتماعية

وقد تناولته من خلال ثلاث مباحث

المبحث الاول : تطور مشكلة البطالة فى مصر

المبحث الثانى : تطور مشكلة سلبيات التعليم فى مصر

المبحث الثالث : تطور مشكلتى المخدرات والفساد والرشوة فى مصر

وقد خلصت من الفصل الاول بالاتى :

١٥- أن مشاكل مصر الاجتماعية عديدة ومتعددة وتختلف بإختلاف حجمها وقوة تأثيرها على الأمن القومى وأماكن إنتشارها وظهورها ، فنجد مشكلة البطالة وهى احدى المشكلات الأساسية التى تواجه معظم دول العالم بإختلاف أنظمته ، حيث تكتسب مشكلة البطالة أبعاداً سلبية عندما تتسع الفجوة بين عرض العمل والطلب المتزايد عليه وتتنوع اشكال البطالة باختلاف ظروف وخصائص كل نوع .

١٦- أن الإهتمام بمواجهة مشكلة البطالة فى مصر ودراسة آثارها المباشرة على الأمن القومى ، بات من مسئوليات الدولة التى تسعى لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع والنهوض بالتنمية الإقتصادية ، وذلك بالتأكد من عدم وجود طاقات بشرية معطلة ، وقد إهتمت الدولة بهذا الهدف في محاولة منها لتحقيق هدف التشغيل الكامل للعمالة ، ولا يخفى على أحد ما للبطالة من تأثير سلبى ومادى ونفسي على كل عاطل .

١٧- من أنواع البطالة ما يلى :

أ - البطالة الظاهرة أو السافرة

ب- البطالة المقنعة أو غير الظاهرة

جـ- البطالة الموسمية (العارضة)

د - البطالة الإحتكاكية

هـ- البطالة الفنية

و - البطالة الهيكلية

ز - البطالة الإجبارية

حـ- البطالة الإختيارية

ط - البطالة المهمشة

ى - بطالة الحراك الإجتماعى

١٨- ورثت مصر منذ عهد الإستعمار نوعاً من البطالة أساسها قصور حاد في البطالة الإنتاجية تتصف بأنها عاجزة عن إستيعاب من يرغبون في العمل .

١٩- تفاقمت ظاهرة البطالة في مصر في الثمانينات من هذا القرن تفاقماً ظاهراً كماً ونوعاً نتيجة متغيرات متعددة واجهت مصر خاصة في السنوات الأخيرة ، مما أظهر مشكلة البطالة بشكل أكثر حدة ، وبالرغم من ذلك فإن البطالة ليست ظاهرة حديثة على مجتمعنا.

٢٠- كان لقرار مجانية التعليم التي يتمتع بها أبناء المجتمع منذ عام ١٩٦٦ أثر فعال على الإقبال على الدراسة ، وتلقي التعليم في المراحل المختلفة أملاً في الحصول على فرص عمل مضمونة بعد التخرج ، ونظراً لعدم وجود خطط مدروسة لإحتياجات سوق العمل وربطها بالسياسة التعليمية كان له الأثر فى تزايد مشكلة البطالة .

٢١- منذ نشأت مشكلة البطالة فى عهد الإستعمار و تفاقمها حتى وصلت إلى ذروتها فى القرن الحالى كان نتيجة لعدة أسباب من أهمها الزيادة السكانية وقصور السياسة التعليمية وإتباع الدولة سياسة التعيين ثم التوقف عن تشغيل الخريجين نظرا لمحدودية فرص العمل وزيادة معدلات الهجرة الداخلية من القرى الى المدن ، وأيضاً لعدم وجود سياسات فعالة لإدارة الموارد البشرية ، طبقا لاحتياجات المجتمع .

٢٢- وعندما نتطرق الى مشكلة التعليم نجد انها مشكلة متطورة ومتجددة وفقا لظروف الدولة والقيادة السياسية التى تخطط للعملية التعليمية فاذا كانت قيادات جيدة ومتزنة وقومية نجد ان السياسات التعليمية تعبر وتهتم بالوطن والمواطنين من خلال برامج التنمية الشاملة الهادفة ، وإذا كانت القيادات غير ذلك اصبحت السياسات التعليمية مهمشة وغير جادة فى اخراج متعلم واعى متطور علميا وتكنولوجيا يواكب الاساليب المتطورة والفنية لخدمة وطنه ونفسه ، وترجع اسباب تدهور العملية التعليمية الى وجود تعقيدات وصعوبات تمس مجالات العملية التعليمية نفسها كقلة الابنية التعليمية من مدارس وفصول وعدم ملائمة المناهج التعليمية لمتطلبات المجتمع ، وإنخفاض فى مستوى الطالب لعدة اسباب من اهمها كثافة الفصول وضعف المعلم فى القاء العلم واهتمامه بالدروس الخصوصية ، وأخيراً عدم وجود إدارة تعليمية حازمة ووطنية وجيدة تستطيع الربط بين المدخلات والمخرجات فى حدود الإمكانات المتاحة وبالجودة المتميزة لتحقيق الأهداف المرجوة .

٢٣ - اما عن مشكلة تعاطى المخدرات والفساد والرشوى فى مصر ، فيعد إنتشار المخدرات وتأثيرها على المتعاطى هى المؤثر الرئيسى للبشرية جمعاء ، حيث تؤثر على الإنسان فى كل شئ ، واذا كان التعاطى يحقق له متعة لمدة قصيرة فإنه بعدها يتحول الى انسان عاجز ملئ بالأمراض لا يستطيع أن ينفع نفسه أو وطنه ، وتختلف أنواع هذه المخدرات باختلاف تأثيرها على الانسان فنجد المخدرات الطبيعية وهى المخدرات التى يتم زراعتها مثل نباتات القنب والخشخاش والكوكا والقات

والبانجو ، أما المخدرات التخليقية وهى مخدرات طبيعية يتم معالجتها كيميائيا.

٢٤ ـ تتعدد مظاهر الفساد والرشوى بتعدد المصالح والأهداف وإن هناك أسباباً متعددة فمنها ما هو سياسى مثل ديكتاتورية الحاكم وعدم اتباع النظم الديموقراطية ، والبعض الأخر إقتصادى مثل تطبيق نظام خصخصة القطاع العام وعدم وجود شفافية فى عمليات البيع للوحدات الإقتصادية للدولة ، بينما نجد أسباباً اخرى مثل الأسباب الأجتماعية التى يعد أهمها تراجع القيم والأخلاق فى المجتمع نتيجة للبعد عن الدين ، بخلاف البيروقراطية والفساد الأدارى وعدم التنسيق بين القوانين التى يتم الموافقة عليها بمجلسى الشعب والشورى ، وكذلك عدم ملائمتها للمتغيرات المعاصرة .

٢٥ ـ تلاحظ في هذا الفصل أن تطور مشكلة البطالة مرتبط بمرحلة كانت مصر تحت سيطرة الاستعمار الانجليزي وتطور مشكلة التعليم كان مرتبط بهذه المرحله الاستعمارية لاعتقاد المستعمر أن التعليم سوف يبث الوعي الوطني في نفوس المصريين مما يجعله غير مستقر وغير آمن وتطور مشكلة المخدرات في هذه المرحله نتيجه لتشجيع الاحتلال إباحة تعاطي الخمور والترخيص لمحلات بيع المسكرات وتطور مشكلة الفساد والرشوه نتج عن التشجيع على التسيب والانحلال الخلقي وأن تجمع هذه المشكلات في كيان واحد يؤثر ويضر بالامن القومي .

٢٦ ـ وخلاصة هذا الفصل أن أسباب المشاكل الواردة بالبحث تتلاقى وتتقابل فى كثيراً من الأماكن والمواضع كما تشترك مع بعضها البعض فى الاضرار بالامن القومى المصرى .

الفصل الثانى :

اثار مشاكل مصر الاجتماعية على الامن القومى

وقد تناولته من خلال ثلاث مباحث

المبحث الرابع : اثار مشكلة البطالة على الامن القومى

المبحث الخامس : اثار مشكلة سلبيات التعليم على الامن القومى

المبحث السادس : اثار مشكلتى المخدرات والفساد والرشوة على الامن القومى

وقد خلصت من الفصل الثانى بالاتى

٢٧ ـ أن أهم مشاكل مصر الأجتماعية لها تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الأمن القومى من نواحى متعددة سواء سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية أو أمنية وعسكرية .

أ- فنجد تأثير مشكله البطالة على الامن القومى .

(١) من الناحية السياسية فيما يتعلق بفتور وضعف الشعور بالانتماء للوطن لعدم توافر الاحتياجات الاساسية للعاطل من مأكل ومسكن ورعاية صحية مما يجعله فريسة سهلة للجماعات المتطرفة أو الجماعات الإرهابية التى تستغل حاجته للمال فى القيام بأعمال تشكل تهديداً للأمن القومى مقابل الحصول على المال ولشغل وقت فراغه .

(٢) أما من الناحية الاقتصادية فإن إهدار أحدى مصادر الثروة القومية فى المجتمع (الثروة البشرية) وعدم الإستفادة منها فى التنمية الإقتصادية للدولة مما يشكل عبئاً على الإقتصاد القومى نتيجة لقلة الإنتاج وزيادة التكاليف وبالتالى إرتفاع أسعار المنتجات الوطنية وبالتالى انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة المحلية مما يترتب عليه زيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة التى تلجأ الى الاقتراض الخارجى لسد هذا العجز مما يزيد من اعباء الديون الخارجية وبالتالى تأخر برامج التنمية والاصلاح الاقتصادى .

(٣) بينما نجد من الناحية الاجتماعية تؤدى بطالة عائل الاسرة وعدم وجود مصدر رزق مالى ثابت له تتولد لديه بعض السلوكيات العدوانية ضد اسرته لفقده ثقته فى نفسه مع كثرة الخلافات الأسرية ، مما يشكل تهديد للإستقرار الأسرى وبالتالى تساهم فى أنتشار بعض الجرائم كانحراف الاحداث واطفال الشوارع والادمان والدعارة بالاضافة الى فقد الإنتماء للوطن وسهولة تجنيدهم لأعمال إرهابية ضد الوطن والمواطنين .

(٤) من ناحية الاثار الامنية والعسكرية فنجدها فى تزايد جرائم السرقة بالاكراه فى الطرق العامة والمواصلات مع فساد الذمم فى التعاملات المالية وارتفاع معدلات الفساد والرشوى والمحسوبية مع ارتفاع معدلات الاختطاف والاغتصاب نتيجة للفراغ القاتل للشباب مع تزايد معدلات الادمان بينهم واللجوء الى اعمال تخريبية ضد الدولة للحصول على المال اللازم لتوفير الاحتياجات الاساسية .

ب- أما مشكلة التعليم فلها تأثير على الأمن القومى :

(١) من الناحية السياسية حيث يساهم التعليم فى تعبئة القوى البشرية للدولة وأعدادها سياسيا من خلال الأنشطة المدرسية لتنمية الشعور بالأنتماء والولاء للوطن وبالتالى تتحقق الديمقراطية من خلال مشاركة المجتمع المدنى فى إختيار متخذى صنع القرار السياسى

(٢) من الناحية الإقتصادية يؤثر التعليم على الأمن القومى من خلال عدم وجود خطة قومية تربط بين أعداد الخريجين وتخصصاتهم وحاجة سوق العمل اليهم الأمر الذى يؤدى الى اشتغال الخريج بمهن لا تتناسب مع مؤهلاته التى أنفقت الدولة الكثير من الموارد المالية للأستثمار فى تعليمهم ، مما يضيع على الدولة فرصة إستثمار هذه الأموال فى مجالات تخدم التنمية الإقتصادية للدولة .

(٣) أما من الناحية الإجتماعية فإن عدم الأهتمام بتحية العلم يخلق نوع من عدم اللامبلاة للقيمة الرمزية لتحية العلم وبالتالى الشعور بعدم الولاء والأنتماء لدى الطالب مما يجعل من السهولة تجنيده لأعمال ضد الوطن والمواطنين كما أن عدم الأهتمام بتدريس مادة الدين وعدم جعلها من المواد الرئيسية تضاف على المجموع أدى إلى الإستهانة بتعلم هذه المادة المهمة فى حياتنا لدرجة عدم تدريسها فى الجامعة بعد مرحلة الثانوية العامة مما أعطى للطلبة الحجة للبعد عن القيم المجتمعية وبالتالى سهولة الأنحراف سواء بتعاطى المخدرات أو السرقة أو أعمال منافية للأداب العامة أو فساد .

(٤) ومن الناحية الأمنية والعسكرية فإن التعليم يرفع من قدرة الجهاز الأمنى على مواجهة المشاكل الأمنية لما للتعليم من خلق قدرات ذهنية وفكرية لدى الجندى المصرى تجعله قادر على إستيعاب الأسلحة المتقدمة والحديثة ، كما ان الفرد المتعلم اقل انحرافا من الفرد الغير متعلم فى حال تمسكه بالقيم الاخلاقية والسلوكية بالمجتمع والعكس نجد ان الفرد المتعلم اكثر انحرافا وقدره على المراوغة فى حالة بعده عن القيم الدينية والاخلاقية والسلوكية بالمجتمع .

جـ- اما مشكلة المخدرات والفساد والرشوى فنجد ان اثارها على الامن القومى :

(١) من الناحية السياسية فى التأثير على استقرار نظام الحكم والتأثير على القيم الاساسية للمجتمع كما يساهم الفساد فى تخريب اجهزة الدولة ويحولها الى ادوات تستغلها بعض الفئات من اجل تحقيق مكاسب غير مشروعة مما يضعف من مكانة الدولة ويزيد من عدم استقرارها مع تشابك العلاقات بين السلطة والمال فى كثير من الممارسات الفاسدة بتقديم خدمات وتسهيلات بما يخالف القانون مقابل الحصول على مكاسب شخصية فى صورة مخدرات ورشاوى وعمولات وهدايا .

(٢) واثارها من الناحية الاجتماعية حيث تعتبر الاسرة هى اساس المجتمع وان الفرد جزء من هذا المجتمع وان نجاح الاسرة فى القيام بواجباتها يحقق الاستقرار والتنمية وان الادمان بتعاطى المخدرات يلحق الاذى ويزيد من اضرار هذه الاسرة بزيادة الرذيلة فى محيط المتعاطين للمخدرات وخاصة السيدات المدمنات ينتج عنه اطفال ليس لهم اباء محددة وبالتالى تمتلئ الشوارع بهؤلاء الاطفال مما يزيد من المشكلة الاجتماعية والانسانية كما ان الفساد يساعد على عدم الالتزام بالقيم الاخلاقية السليمة للمجتمع مما يخلق تصرفات شاذة وفاسدة سواء كانت دعارة او قمار او تواجد فى نوادى ليلية مشبوهه لتعاطى

المخدرات وخلافه .

(٣) ومن الناحية الإقتصادية فان المخدرات والفساد والرشوى تؤدى إلى تخريب المجتمع إقتصاديا بتهريب الأموال الوطنية بالعمله الاجنبية لاستيراد المخدرات المهربة وان الاموال المنفقة على شراء المخدرات تعد من الموارد الاقتصادية الضائعة التى تؤثر على التنمية الاقتصادية كما ان تهريب الاموال للخارج الناتج عن عمليات فاسدة يؤدى الى عجز فى الموازنة العامة للدولة ، مما يقلل من فرص الاستثمار ، كما ان بالفساد تضيع أموال طائلة على خزينة الدولة يمكن تحصيلها نتيجة للتهرب من الضرائب والرسوم الجمركية .

(٤) وبالفساد تهرب الاموال الوطنية للخارج وتنجذب الاموال القذرة للداخل فى عمليات غسيل الاموال وما لها من اثار سلبية على الاقتصاد القومى .

(٥) من الناحية الامنية والعسكرية تؤدى تعاطى المخدرات بين افراد القوات المسلحة الى انخفاض الكفاءة القتالية للقوات المسلحة مما يهدد امن وسلامة القوات المسلحة وبالتالى آمن الوطن وبانتشار جرائم الفساد والرشوة والسرقة والتهرب من الخدمة العسكرية تفتح الحدود امام تجارة المخدرات كما ان الفساد يؤدى الى تهريب الافراد المطلوبين امنيا وعليهم احكام قضائية ونتيجة للفساد والرشوى وتعاطى المخدرات يعانى المجتمع من نقص فى ولاء الفرد لمجتمعه وما يترتب على ذلك من تفكك فى الاسر مما يسهل تجنيده للقيام باعمال إرهابية ضد الوطن والمواطنين .

الفصل الثالث :

انسب الوسائل المقترحة لمواجهة اهم مشاكل مصر الاجتماعية والحد من اثارها على الامن القومى

وقد تناولته من خلال ثلاث مباحث

المبحث السابع : العوامل المشتركة بين اهم مشاكل مصر الاجتماعية من حيث الاسباب والاثار على الامن القومى

المبحث الثامن : انسب الوسائل المقترحة لمواجهة مشكلتى البطالة و سلبيات التعليم

المبحث التاسع : انسب الوسائل المقترحة لمواجهة مشكلتى المخدرات والفساد والرشوة

وقد خلصت من الفصل الثالث بالاتى

٢٨ ـ مما لاشك فيه ان هناك عوامل كثيرة مشتركة بين مشاكل مصر الاجتماعية محل الدراسة يعانى منها المجتمع حيث تلاحظ للباحث ان اسباب ظهور مشكلات البطالة والتعليم والمخدرات والفساد والرشوى قد تتلافى نتيجة للفراغ الذى يعانى منه الفرد فى المجتمع والتى منها تفاقم ظاهرة عدم الولاء والانتماء للوطن وزيادة ظاهرة العنف الاسرى والتفكك الاسرى والقيام باعمال لا تتناسب مع المؤهلات العلمية الحاصل عليها وتعاطى المخدرات وانتشار ظاهرة الدخان الطائر وانتشار الجريمة والجريمة المنظمكة من النتائج التى يترتب عليها الاخلال بالامن القومى .

٢٩ ـ مما سبق يتضح ان هناك عوامل كثيرة مشتركة من حيث الاسباب والاثار على الامن القومى بين مشاكل مصر الاجتماعية محل الدراسة يعانى منها المجتمع حيث تلاحظ للباحث ان اسباب ظهور هذه المشكلات قد تتلافى نتيجة للفراغ الذى يعانى منه الفرد فى المجتمع حيث نجد ان تفاقم ظاهرة عدم الولاء والانتماء للوطن سواء بخيانته او العمل ضده او ارهابه او الهروب من سداد الضرائب المستحقة او انتاج سلع فاسدة او معيبة او بيع منتجات منتهية الصلاحية او تهريب المخدرات والسلاح والاتجار فيهما

٣٠ ـ زيادة ظاهرة التفكك الاسرى والعنف الاسرى وكثيرة القضايا امام محكمتى الاسرة والشرعية مؤشر عام لهذه الظاهرة نتيجة لهروب عائل الاسرة (أب / أم / أبن / أبنة) أو لادمانه أو لتطرفه .

٣١ ـ اما القيام باعمال لا تتناسب مع المؤهلات العلمية الحاصل عليها الفرد نتيجة لقصور العملية التعليمية فى انتاج خريج مؤهل تتناسب امكانياته العلمية والثقافية مع خطط التنمية الحالية والمستقبلية أو نتيجة لعدم وجود فرص عمل متاحة تتناسب مع هذه المؤهلات وتكمن خطورة انتشار ظاهرة تعاطى المخدرات بين شباب الجامعات والمدارس وعمال المصانع الانتاجية فى الاضرار بمستقبل مصر وزهرة شبابها وسواعد عمالها والتأثير على التنمية الشاملة فى كافة المجالات مما يضر بالامن القومى المصرى فى كافة المجالات وان معظم هذه الاسباب تؤدى الى انتشار الجريمة وخاصة الجريمة المنظمة التى تسعى دائما للنيل من هذا الوطن واعاقة تقدمه للنهوض فى مواجهة هذه الاضرار .

٣٢ ـ البعد عن الدين وجعل مادة الدين فى التعليم مادة هامشية لاتضاف الى المجموع من العوامل الهامة التى تؤدى الى غياب القيم والأخلاق الحميدة وبالتالى سهولة الأنحراف والأتجاه نحو الغرائز والأهواء لتحقيق رغبات دنياوية دون الأخذ فى الأعتبار لقيم المجتمع وعاداته .

٣٣ ـ هناك عوامل سياسية مشتركة تؤثر على الأمن القومى حيث تساهم فى فتور وضعف الشعور بالأنتماء للوطن وبالتالى يسهل تجنيده للعمل ضد الوطن وأن تجنيد صانع القرار السياسى سواء بالمخدرات أو الرشوى أو الفساد الجنسى تجعلهم يفرطون فى واجباتهم تجاه وطنهم ومن الناحية الأجتماعية نجد التعليم يفرز طاقات شبابية تحتاج الى العمل ولم تجده نتيجة لعدم ربط السياسة التعليمية بالأحتياجات الفعلية لخطط التنمية مما يزيد من الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه ونتيجة لهذا الفراغ الذى يعانى منه الشباب يسعى الى شغل أوقات فراغه بأى وسيلة سواء تعاطى المخدرات أو الجلوس على المقاهى أو الأنحراف الجنسى بأرتكاب جرائم الأغتصاب والسرقة والتطرف .

٣٤ ـ الفساد يخلق سلوكيات متطرفة تسعى لتدمير البنية الأجتماعية للمجتمع سواء بالأتجار فى المخدرات أو القيام بأعمال الدعاره ، ومن الناحية الأمنية والعسكرية تزداد جرائم السرقة بالأكراه وترتفع معدلات تقاضى الرشوى كما تزداد أعمال النصب والتزوير كذلك جرائم الأختطاف والأغتصاب نتيجة للفراغ الذى يعانى منه العاطل وأن أنتشار أدمان المخدرات بين العاطلين يخل بالأمن العام نتيجة لفساد وفشل العملية التعليمية فى إرساء القيم والأخلاق والتعليم بين الدارسين ، مما يؤدى الى التسرب من التعليم وظهور سلوكيات غريبة على المجتمع تخالف التقاليد والعادات السائدة به .

٣٥ ـ ولذا فان هناك بعض الرؤيا المستقبلية للحد من انتشار هذه الظواهر الاجتماعية او القضاء عليها وان انسب اسلوب لمواجهة المشكلات الاجتماعية محل الدراسة تجدها تتفق فيما بينها من حيث المعالجة والحد من اثارها وطرق مواجهتها من حيث التعديلات القانونية والتشريعية حيث تتناسب العقوبات المقررة مع الجريمة محل العقاب مع سرعة الفصل فى القضايا لبيان الحسم القضائى فى اتخاذ الاجراءات القانونية لمواجهة العقوبة المترتبة على احدى مشاكل البحث مع زيادة التوعية وابراز دور وفعالية الاسرة فى احياء القيم الداخلية لدى الفرد مع بناء مجلس تشريعى قوى لضمان الشفافية فى مراقبة السلطة التنفيذية مع استقلالية السلطة القضائية ومع ايجاد مصادر اخرى للدخل والاستثمار لضمان توفير فرص العمل اللازمة للقضاء على البطالة مع اعطاء العملية التعليمية كافة الامكانات المتاحة للوصول الى اهداف التنمية الحقيقية والفعلية وذلك بربط خطط التنمية مع خطط المستهدف من العملية التعليمية وابراز الوعى الوطنى لمكافحة الفساد والرشوة من خلال تفعيل القيم الاخلاقية والتمسك بالمبادئ الرفيعة للوطن والحفاظ على السلوك الانسانى والبعد عن اماكن الشبوهات للحد من ظاهرة تعاطى المخدرات ومعالجة باقى الظواهر الاخرى الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع والمحافظة على كيان الوطن الواحد ودرء معوقات الوحدة الوطنية

حيث الشعب المصرى نسيج واحد ووطن واحد وامن قومى واحد واخطاروتهديدات واحدة وتحديات واحدة وهدف قومى واحد .

وقد توصلت الى المقترحات والتوصيات الاتية :

مما لاشك فيه أن مشاكل مصر الإجتماعية متعددة وذات أبعاد وتداعيات مختلفة تؤثر على المجتمع المصرى ككل وبدراسة المشاكل الإجتماعية محل البحث نجد أنها تتحد وتتوافق من حيث أسبابها وتأثيرتها على الأمن القومى فى كثير من المواضع ونظراً لهذه العلاقات المشتركة والمتشابكة بين هذه المشاكل فإن الباحث عندما يقترح بعض التوصيات لمواجهة هذه المشاكل أو الحد من اثارها متمشيا مع ما جاء بالرؤيا المستقبلية المقترحة لايفصل بينها ولايحدد جهة تنفيذ كل توصية على حدة ولا المدة الزمنية للتنفيذ حيث تنفيذها ينحصر فى الإرادة الوطنية والغاية الحكومية المتمثلة فى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء والوزارات المعنية بتنفيذ تلك التوصيات من خلال العرض على مجلسى الشعب والشورى أو إصدار القرارات الوزارية المنفذة لوضع التوصيات الآتية محل التنفيذ .

١- إعادة هيكلة القطاع الحكومى بما يتناسب مع قدراته مع وضع مقررات وظيفية لجميع الوظائف المدرجة بالموازنة العامة للدولة مع وضع خطط زمنية لتنفيذ هذه المقررات وإعادة توزيع كافة الوظائف المشغولة ، بما يتناسب مع قدرات كل وحدة من القطاعات الحكومية للقضاء على البطالة المقنعة .

٢- الإلتزام التام بسن الخروج للمعاش لإتاحة الفرصة أمام الأجيال القادمة للعمل بالوظيفة العامة ، مع إطلاق حرية الخروج للمعاش المبكر لموظفى الحكومة وقطاع الأعمال العام مع المحافظة على تقاضيه كامل المعاش الذى سوف يتقاضاه عند خروجه للسن القانونى مع تعهد الدولة بعدم اسناد اى عمل له اخر حكومى او تحت مظلة الحكومة أو تحت أى مسمى .

٣- تعديل قانون العاملين بالدولة بما يتناسب مع ظروف التطور فى كافة المجالات بحيث لا يساعد او يبقى على أى إهمال فى العمل كما يشمل هذا التعديل وضع آليات للقضاء على أسباب الاهمال خلال فترات زمنية محددة ، مع التزام الدولة بسياسة تشغيل الخريجين لمراعاة البعد الاجتماعى والمحافظة على الإمن القومى الاجتماعى .

٤- فرض الشفافية والعدالة فى توزيع الأجور بين العاملين بالدولة منعاً للتفاوت بين مستويات الأجور ولتحقيق الرضا بين مختلف العاملين مع وضع آليات لآثابة كل مجتهد فى عمله ومعاقبة كل مهمل .

٥- مراجعة السياسات التعليمية وطرق التدريس والمناهج التعليمية والسلوك العام للطلاب بما يخدم خطط التنمية المستقبلية ، مع إبراز المواهب والإمكانات الفردية للطلبة بمرحلة التعليم الإساسى مع تحديد التخصص العلمى لكل مستوى قبل مرحله الثانوية لوضع كل منهم فى مكانه المناسب .

٦- الإلتزام بجعل مادة الدين من المواد الأساسية فى التعليم حتى نهاية الجامعة لإحياء القيم الدينية والسلوكية لدى أبنائنا الطلاب .

٧- إضافة فكر جديد للمراحل الدراسية بجميع مستوياتها بحيث يمكن منح شهادة للحصول على مؤهل عالى فى تخصصات جديدة مثل (بكالوريوس سباكه أو نجاره أو نظافة) .

٨- الإستفادة من رغبة الخريجين فى العمل بالقطاع الحكومى بإنشاء شركات ووحدات إنتاجية لتعمير الصحراء ، وخاصة شبه جزيرة سيناء تدار بالفكر الاقتصادى الجديد لرجال الأعمال مع إنشاء شبكة طرق تساعد وتساهم فى التنمية ،مع تحويل بعض الجامعات الإقليمية الى جامعات تخصصية تخدم المحافظة والبيئة المحيطة بها وتراعى سوق العمل ، بما يحقق إهداف التنمية الإقتصادية للمحافظة مع ربط السياسة التعليمية بكل محافظة على حده بما يخدم خطط التنمية بها .

٩- إقرار تعديل قانونى يتيح سحب جميع الأمتيازات من العاملين بالدولة سواء كانت بطاقة علاجية أو تموينية أو تأمينية أو تعيين أحد أبنائه بأجهزة الدولة فى حالة إدانته فى قضايا رشوة أو فساد أو تمس الآداب العامه لتقوية الردع الداخلى للأسرة .

١٠- إعادة النظر فى صياغة البرامج الإعلامية والأفلام السينمائية والتليفزيونية بما يخدم خطط التنمية لتنمية الولاء والإنتماء للوطن ومكافحة تعاطى المخدرات والإرهاب .

١١- إنشاء جهاز لمكافحة الفساد لا يخضع للسلطة التنفيذية وله كافة الصلاحيات للمحافظة على المال العام والأمن القومى بأختيار عناصر إدارته من الوطنيين الشرفاء الذين يمتازون بالنزاهة والامانة ، أو بتفعيل دور الأجهزة الرقابية الحالية .

١٢- تنقية الجداول الانتخابية من الاسماء المكررة والمتوفاة والمهاجرة بإستخدام الرقم القومى كبديل للرقم الإنتخابى بما يحقق الشفافية والنزاهة فى تقرير المصير مع تشغيل التصويت الالكترونى فى اللجان الانتخابية و داخل قاعة مجلسى الشعب والشورى لتنمية الشعور الوطنى والشفافية فى اتخاذ القرار بالاغلبية الفعلية للحد من تسلق المنتفعين حبال السلطة .

١٣- وضع خطط مستقبلية للتنمية بما تخدم جميع المحافظات وتوزع على المناطق المختلفة بالجمهورية للخروج من الوادى الضيق لإعادة توزيع الهياكل السكانية على هذه المناطق ويتم هذا الخروج من الوادى الضيق بالبحث عن مصادر أخرى للتنمية وخاصة التنمية الزراعية بدعم التضامن والتكامل مع الدولة الشقيقة والمجاورة وخاصة السودان لعمل مشروعات تفيد كل من البلدين فى اطار من الوحدة الوطنية والقومية وتشجيع رجال الأعمال المصريين للإستثمار فى مشروعات تخدم خطط التنمية المصرية بهذه الدول .

١٤- إستغلال الشباب المقبل على التجنيد بالقوات المسلحة فى برامج التنمية بدلاً من إعفاءه أو تأجيل تجنيده للحد من إرتفاع معدلات البطالة بالدولة فى مشروعات تحتاج إلى إيدى عاملة كثيرة أو برامج تنموية تحتاج أى عمالة كثيفة غير ماهرة ، مع إبراز القدرات الفكرية لهذا الشباب بإعفاء كل من يتقدم بمشروع أو إختراع يساهم فى التنمية الإقتصادية أو يزيد من قدرات الدولة الشاملة من برامج هذه المشروعات .

١٥- جذب الإستثمارات العربية والإسلامية والأجنبية لخلق فرص عمل جديدة بما يتناسب مع قدرات الدولة ويوافق خطط التنمية الشاملة ، مع تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات تنموية كثيفة العمالة فى اطار خطة الدولة للتنمية سواء مشروعات عملاقة أو متوسطة أو صغيرة .

١٦- الأهتمام بصعيد مصر وفقاً لدعوة السيد/ رئيس الجمهورية بتنمية الصناعات وإقامة مشروعات صناعية ثقيلة بالقرب من منابع المواد الخام ووفقاً لإحتياجات كل محافظة للحد من هجرة أهل الجنوب إلى محافظات القاهرة والاسكندرية والدلتا .

١٧- إعادة توزيع السكان بالمحافظات المتكدسة بالسكان بما يتلاءم مع امكانياتها ووضع قوانين صارمة قابلة للتنفيذ للحد من العشوائيات وبؤر الفساد والانحلال .

١٨- بث روح الإنتماء والولاء وحب الوطن فى شباب مصر بتكثيف الحملات الإعلانية والإعلامية التى تنمى الفكر الوطنى لدى الشباب من خلال موضوعات علمية مدروسة فى حب الوطن والعمل على نهضته ورفعته .

١٩- إعادة تعميم نظام الدراسة فى الكتاتيب بالقرى والنجوع والمراكز بمحافظات الجمهورية لترسيخ القيم الدينية والأخلاقية فى وجدان أبنائنا وكذالك المحافظة على هوية اللغة العربية السليمة لأنها لغتنا العربية الجميلة ولغة القرآن الكريم .

٢٠- إعادة النظر فى الصناديق الخاصة وتقيمها ووضع الحلول المناسبة للحد من التلاعب بها بما يتفق مع القانون وشرعية الإجراءات القانونية لمنع التلاعب والقضاء على فسادها .